

تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر

The effect of applying the financial inclusion policy on the stability of the banking sector: a case study of Algeria

أسماء سفاري¹ ، آسيا بن داية²



¹ جامعة أم البواقي، مخبر الجباية، المالية، المحاسبة والتأمين (الجزائر)، seffari.asma@univ-oeb.dz



² جامعة أم البواقي، مخبر الجباية، المالية، المحاسبة والتأمين (الجزائر)، assia.bendaia@univ-oeb.dz

تاريخ القبول: 2021/06/26	تاريخ الإرسال: 2021/04/29
Abstract This study aims to shed light on two modern concepts that swept the international arena in the aftermath of the 2008 crisis namely both financial inclusion and banking stability which have become a requirement for many policies and the goal of many strategies due to their importance on the financial and economic level, and to achieve this, work has been done to highlight the role and impact of financial inclusion. On banking stability in Algeria by following the deductive approach with its description and analysis tools. The study concluded the importance of financial inclusion in enhancing financial and banking stability, but its limited levels in Algeria prevented a clear reflection on the country's banking stability which necessitates developing a more effective strategy to enhance levels of financial inclusion and increase banking stability taking into account the specificity of the Algerian economy and the nature of its system Banker. Key words: Financial inclusion, Banking stability, Influence, Algeria. JEL Classification Codes: E44, G23, O43.	ملخص تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهومين حديثين اكتسحا الساحة الدولية على أعقاب أزمة 2008 ألا وهما كل من الشمول المالي والاستقرار المصرفي اللذين أضحا مطلب العديد من السياسات وهدف الكثير من الاستراتيجيات لأهميتهما على الصعيد المالي والاقتصادي، ولتحقيق ذلك تم العمل على إبراز دور وتأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر من خلال اتباع المنهج الاستنباطي بأداتي الوصف والتحليل. وقد خلصت الدراسة إلى أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي، إلا أن مستوياته المحدودة في الجزائر حالت دون وجود انعكاس واضح على الاستقرار المصرفي للبلد وهو الأمر الذي يوجب وضع استراتيجية أكثر فعالية لتعزيز مستويات الشمول المالي وزيادة الاستقرار المصرفي مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة نظامه المصرفي. الكلمات المفتاحية: شمول مالي، استقرار مصرفي، تأثير، الجزائر. تصنيفات JEL: O43, G23, E44.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

يمثل الشمول المالي انعكاسا لحركة عالمية تسعى لإدماج أكبر عدد من سكان العالم في المنظومة المصرفية الدولية، وقد ازداد الاهتمام بهذا المفهوم على أعقاب أزمة 2008 التي بينت مدى هشاشة النظم المالية وعجزها عن توفير الخدمات الضرورية لجميع الفئات في أوقات العسر مما أدى إلى تعميق الأزمة وإطالة فترة التعافي؛ لذلك أدرج الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية لعدد الدول بغية تسهيل حصول ووصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بما من شأنه تسهيل التوزيع الكفؤ للموارد المالية مع تقليل تكلفة رأس المال وتحسين إدارة الأموال وبالتالي توسيع دائرة النشاط المصرفي وتحسين توزيع المخاطر ومن ثم زيادة استقرار القطاع المصرفي الذي يعتبر من أهم دعائم القطاع المالي والقناة الأبرز لحشد المدخرات المحلية وتوفير التمويل اللازم بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية.

وتسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى توسيع نطاق الشمول المالي واحتواء أكبر عدد من المستبعدين ماليا في محاولة من قبل السلطات العمومية ممثلة في بنك الجزائر لتعزيز هذا المفهوم كآلية أو استراتيجية فعالة لدعم الاقتصاد الوطني لاسيما في شقه المالي من جهة مع مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي من جهة ثانية، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل المطروح والذي يعكس جوهر الدراسة تقدم الفرضية التالية:

- تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر متوقف على درجة عمق هذا الأخير وتطور القطاع المصرفي في آن واحد.

■ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق إلى موضوعين جد حساسين وهما كل من الاستقرار المصرفي والشمول المالي اللذين أضحيا غاية ووسيلة للعديد من الدول في سبيل تحسين مستوياتهما الانتاجية وزيادة فعاليتها الاقتصادية مع الرفع من قدراتها المالية والفنية على ضوء التطورات والتغيرات السريعة التي يشهدها الوقت الراهن لذلك فهما يعكسان معا قدرة المؤسسات المالية عامة والمصارف خاصة في تلبية حاجيات الأفراد بطرق كفأة بعيدا عن الاضطرابات والأزمات، وبالتالي فقد جاءت هذه الدراسة للتأكيد على أهمية هذا النوع من المواضيع وتبيان مدى مساهمة الواقع الوطني والمحلي له.

■ أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التأكيد أهمية ودور الشمول المالي في دعم وتعزيز الاستقرار المالي عامة والمصرفي خاصة.
- تحديد العلاقة ونمط التأثير بين كل من الاستقرار المصرفي والشمول المالي.
- الوقوف على واقع الاستقرار المصرفي والشمول المالي وأهم التحديات التي تواجههما في الجزائر.

■ منهج الدراسة

اتخذت هذه الدراسة من المنهج الاستنباطي أسلما لها في الاجابة على الاشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضية الموضوعية وذلك من خلال الاستعانة بأداتي الوصف والتحليل، حيث استخدمت الأولى في توضيح الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة بالدرجة الأولى وكذلك المفاهيم ذات الصلة، في حين استخدمت الثانية في معالجة العلاقة بين هذين المتغيرين بغية تبيان نمطها واتجاهها.

■ **الدراسات السابقة:** من أبرز الدراسات التي تناولت أحد متغيري الدراسة أو كليهما بطريقة معلنة أو ضمنية ما يلي:

1. صندوق النقد العربي، 2015، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، تقرير صادر عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، سعى هذا التقرير إلى تبيان الارتباط

بين الشمول المالي وكل من الاستقرار المالي والتزاهة المالية والحمالية المالية للمستهلك أين تم استخلاص العديد من النتائج أبرزها ان التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما ساهم في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية بالإضافة إلى تحسين الجانب الاجتماعي مما يوجب على الجهات الرقابية والبنوك المركزية إيلاء أهمية أكبر لعملية توفير البيانات والمعلومات للاستفادة منها في عملية تطبيق الشمول المالي وارتباطه بكل من الاستقرار المالي والتزاهة المالية وحماية المستهلك.

2. كركار مليكة، 2019، "الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر"، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حيث جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على دور وآثار الشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال الاسقاط على حالة الجزائر وللوصول للهدف المسطر فقد تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي والذي مكن من استخلاص العديد من النتائج أبرزها وجود علاقة طردية بين كلا المتغيرين الأمر الذي يستوجب ادراج الشمول المالي كهدف لاستراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بينهما.

3. فلاق صليحة وآخرون، 2019، "تعزيز الشمول المالي كمدخل لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي"، مقال منشور ضمن مجلة التكامل الاقتصادي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العالم العربي أين تم استخدام المنهج الاستنباطي والأسلوب الوصفي التحليلي، حيث خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم لمواجهة العديد من التحديات التي تستوجب تبني استراتيجية فعالة لدعمه وتعزيزه.

4. أيمن بوزانة ووفاء حمروش، 2021، "واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية"، مقال منشور في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، سعى الباحثان من خلال دراستهما إلى تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية وتبيان آثار تطبيقه على تعزيز

الاستقرار المالي للنظم المصرفية لهذه الدول مع تحديد العلاقة بينهما، حيث خلص الباحثان إلى تواضع مستويات مؤشرات الشمول المالي وغياب تأثيرها ايجابا أو سلبا على الاستقرار المالي في هذه الدول لضعف نظمها المصرفية وعدم فعالية لستراتيجيات الشمول المالي المعتمدة مما يوجب اعتماد أساليب عمل واستراتيجيات أكثر فعالية لضمان التفاعل الكفئ بين الشمول المالي والاستقرار المالي ضمانا لتطوير النظم المصرفية في الدول العربية.

2. ماهية الشمول المالي

1.2 مفهوم الشمول المالي

1.1.2 تعريف الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من المصطلحات التي تحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والهيئات المختصة والمؤسسات ذات الصلة والتي اجتهد كل منها في تقديم تعريف خاص قد يختلف عن غيره وصفا إلا أنه يتفق مضمونا وسيتم اعتماد التعاريف التالية على سبيل القصر لا الحصر للوصول لمعنى أوضح لهذا المصطلح:

❖ حسب البنك الدولي (IMF) فإن الشمول المالي: "يعني أن الأفراد والمؤسسات لديها امكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وبسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، مدفوعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة." (ضيف، 2020، ص: 473)

❖ في حين تعرفه منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي

وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (سعدان ومحاجبة، 2018، ص. 748)

❖ ويعرف مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي بأنه: "لتاحة واستخدام كلفة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان (جانب الطلب) لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والاشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية." (جعفر، 2020، ص. 494)

واستنادا للتعريف السابقة يتضح بأن الشمول المالي هو: "آلية أو استراتيجية تمكن مختلف الجهات أفرادا أو مؤسسات لاسيما الفئات المستبعدة والفقيرة والمحرومة من الوصول للخدمات والمنتجات المالية المتنوعة المقدمة من قبل المؤسسات المالية الرسمية في أقصر وقت وبأقل تكلفة وبجودة عالية مع استخدامها استخداما فعالا ومسؤولا يعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد ككل.

2.1.2 أهمية الشمول المالي

ازداد الاهتمام بالشمول المالي على أعقاب أزمة 2008 وما نجم عنها من تأثيرات حادة على النشاط الاقتصادي والمالي وحتى الاجتماعي لمختلف الدول بالرغم من تفاوت مستويات الاندماج المالي والتجاري فيها لاسيما الدول النامية التي ازداد وضع الفقراء فيها سوء بتحمل تبعات معاملات خطيرة لم تكن لهم صلة بها، لذلك اعتبر الشمول المالي من وقتها ركنا حيويا لمساهمته في تحقيق المنافع التالية:

✓ التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثمة التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناجى المحلي الاجمالي بتسهيل النفوذ للتمويل والخدمات المصرفية؛

- ✓ زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية بما يزيد من فعالية السياسات الحكومية وتحسين بيئة العمل مع زيادة كفاءة أسواق السلع والخدمات؛
- ✓ تعزيز الاندماج المالي بما يزيد التنافس بين المؤسسات المالية في مجال الجودة وتنوع المنتجات في سبيل جذب عدد أكبر من العملاء والمعاملات مع الدخول في قانونية بعض القنوات غير الرسمية؛
- ✓ تعزيز التكافؤ في الفرص لتمكين الفئات المهمشة من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية التي تتيح تنفيذ الاستثمارات الخاصة بما يرفع الانتاجية والدخل والاستهلاك ومن ثمة دفع عملية النمو الاقتصادي جراء خلق فرص عمل جديدة وتحسين توزيع الدخول وبالتالي تحسين مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي مع تعزيز القدرة على ادارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية؛
- ✓ الحد من التعاملات غير القانونية من خلال دمج مشاريع القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي وبالتالي زيادة إيرادات الدولة من الضرائب؛
- ✓ توسيع انتشار الخدمات المالية لجذب أكبر عدد من المستخدمين باستغلال الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم بما يزيد من سرعة الدفعات ويقلل تكلفتها فضلا على تفعيل الرقابة والإشراف وبالتالي الحد من المعاملات المشبوهة والجرائم المالية.

2.2 مقومات الشمول المالي

لمعرفة مقومات الشمول المالي تعرض العناصر التالية:

1.2.2 مبادئ الشمول المالي

وضعت مجموعة العشرين تسعة مبادئ داعمة للشمول المالي تهدف من خلالها إلى تعزيز فرص وصول نحو ملياري نسمة للخدمات المالية المصرفية بالإضافة إلى الحرص على توفير بيئة تنظيمية ملائمة

تعزز للهدف الأول من جهة وتنمي قلعدة الشمول للمالي للقائمة على الابداع والابتكار، وتمثل هذه المبادئ في: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص: 214)

- **القيادة:** وجود التزام حكومي ولسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر؛
- **التنوع:** تطبيق السيلسات المشجعة على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الابداع، الائتمان، الدفع والتحويلات والتأمين في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات؛
- **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفوذ للنظام المالي مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية؛
- **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين؛
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع؛
- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية مع العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية؛
- **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السيلسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الانجاز وغيرها من الأدوات الأخرى؛
- **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها؛
- **الإطار:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل للمعايير الدولية والظروف المحلية

اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

2.2.2 ركائز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفر مجموعة من الركائز توجز فيما يلي: (سعدان ومحاجبية، 2018، ص: 748، 750، بتصرف)

- **دعم البنية التحتية للمالية:** بتوفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، تطوير نظم الدفع والتسوية، الاستفادة من التطورات التكنولوجية، وتوفير قواعد بيانات شاملة.
 - **حماية المستهلك:** بالحد من المخاطر الناجمة عن التعامل مع البنوك من خلال: لستيفاء العدل والمساواة في التعامل مع العملاء، زيادة الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المقدمة، رفع مستوى الوعي والثقافة المالية للعملاء الحاليين والمحتملين، التحلي بالسلوك المهني تجاه العملاء، وضع أنظمة رقابية فعالة تضمن سرية معلومات العملاء وخصوصيتها فضلا على تقليل جرائم الاختلاس والاحتيال المالي مع ايلاء عناية خاصة بالشكاوى المقدمة ضمانا لحقوق العميل.
 - **تطوير الخدمات والمنتجات المالية:** تلبية لاحتياجات كافة العملاء سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات مع تعزيز المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات لتوسيع الخيارات المتاحة أمام العملاء.
 - **الاهتمام بالثقيف المالي:** من خلال وضع استراتيجية وطنية تهدف لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج لذلك كالفقراء والمهمشين والمحرومين وغيرهم.
- ## 3.2.2 أبعاد الشمول المالي ومؤشراته

أصدرت مجموعة العشرين مع توصية الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس الأبعاد الأساسية للشمول المالي موضحة فيما يلي:

الجدول 1: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

البعد	المفهوم	بعض مؤشرات القياس
الوصول إلى الخدمات المالية	تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتحديد مستويات الوصول يجب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي.	- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى المحلي بحسب المحافظة. - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم². - حسابات التحويل المالي الإلكتروني. - إمكانية الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في المحافظة بنقطة وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	تشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى الاستخدام يجب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.	- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. - عدد المتعاملين بسياسة التأمين لكل 1000 من البالغين. - عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. - نسبة الشركات (ص أو م) التي لديها حسابات رسمية مالية.
جودة الخدمات المالية	يشير إلى مدى ملائمة الخدمة أو المنتج المالي لاحتياجات ومخط حياة المستهلك.	- القدرة على تحمل التكاليف. - الشفافية. - حماية المستهلك. - الراحة والسهولة. - التثقيف المالي.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: الشمري والفلاوي، 2020، ص: 87، وبناس وآخرون، 2019،

ص، ص: 215، 216.

3.2 سياسات الشمول المالي

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ستة سياسات فعالة للشمول المالي الأربعة الأولى تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة والباقي يلعب دورا محوريا في تمكين الشمول المالي، وهي: (شني وبن لخصر، 2018، ص، ص: 111، 112، بتصرف)

- الوكيل البنكي: لقد أثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين الشمول المالي لاسيما في ظل استخدام التكنولوجيا التي توفر العديد من الحوافز وتدني الكثير من المخاطر.

- **تنويع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية وبقلبية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات المقدمة للخدمات الائتمانية والإيداعية تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بعملية التمويل الأصغر.
- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:** والتي تفتح أفاقاً جديدة لتوصيل الخدمات للفقراء من خلال تقليل التكاليف وتسهيل المعاملات وبالتالي جذب فئة جديدة من غير المتعاملين مع المصارف.
- **اصلاح المصارف الحكومية:** تلعب المصارف الحكومية دوراً هاماً في القطاع المصرفي وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، لذلك لجأ بعض صناع القرار لإصلاح هذه المصارف بتحسين ربحيتها وشكلها بدلاً من إعادة هيكلتها كلياً، فقد قامت البرازيل وإندونيسيا مثلاً بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال اصلاح الحكم واحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.
- **حماية المستهلك:** إن تباين المعلومات بين المستهلكين والمصارف فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع العملاء في دائرة سلبية لاسيما في ظل قلة الخبرة وتعدد الخدمات المقدمة، لذلك فإن التقدم بالشمول المالي يؤدي لزيادة العملاء الضعفاء مما يوجب صياغة قوانين وأنظمة ملائمة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها.
- **سياسة الهوية المالية:** يعمل صناع القرار على معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية عن طريق تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات المصارف وجودة الوثائق المنتشرة بين العملاء منخفضي الدخل لتسهيل الحصول والاستفادة من الخدمات والمنتجات المقدمة.

3. الاستقرار المصرفي

1.3 مفهوم الاستقرار المصرفي

1.1.3 تعريف الاستقرار المصرفي

لقد أسفر الاهتمام المتزايد بالاستقرار المصرفي عن بروز العديد من التعاريف التي تناولت معنى ودلالة هذا المصطلح؛ لذلك يعرف الاستقرار المصرفي على أنه:

❖ هدف رئيسي لمنع حدوث الأزمات المالية المصرفية والحد من المخاطر الشديدة الناجمة عن المشاكل المالية والتي تحدث من وقت لآخر. (Douglas, 2007, p: 72)

❖ قدرة المصرف على مواجهة أي اختلالات أو اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للمصرف، ويكون قادرا على القيام بعملية الوساطة بين وحدات العجز ووحدات الفائض وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية. (Shinasi, October 2004, p:15)

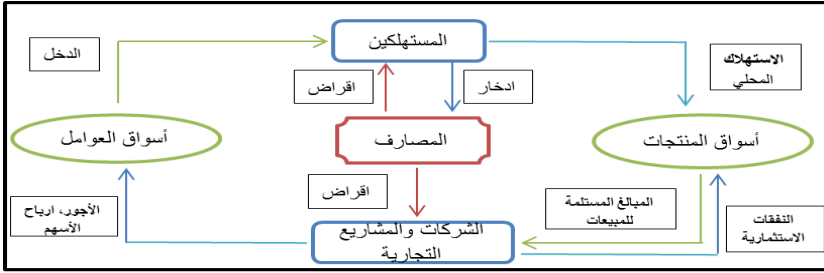
❖ الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة لدى القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية، ويكون القطاع المصرفي في عسر إذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية. بمعنى أن يكون إجمالي الموجودات أصغر من إجمالي الديون.⁹ (الشمري والفتلاوي، 2020، ص: 88)

ولستنادا لما سبق يعرف الاستقرار المصرفي على أنه: "حالة الأمان التي تسود القطاع المصرفي في ظل انعدام أو قلة الاضطرابات المالية التي تمكن المصارف من سداد التزاماتها خاصة وأداء أدوارها تجاه الاقتصاد عامة على نحو ملائم ومقبول وبكفاءة عالية من خلال تعظيم الأرباح وتلبية الخسائرها أمكن."

2.1.3 أهمية الاستقرار المصرفي

لتوضيح أهمية الاستقرار المصرفي يعرض الشكل الموالي:

الشكل 1: المصارف في دورة التدفق الدائري للدخل



المصدر: الخزرجي والأعرجي، 2020، ص:330.

يلعب النظام المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال قيامه بعملية الوساطة المالية وذلك بتسهيل تدفق الأموال بين المقترضين والمدخرين بضمان كفاءة تخصيص الموارد المالية المعززة للنمو الاقتصادي، ولهذا فإن أهمية استقرار النظام المصرفي تكمن في وظيفته الأساسية للاقتصاد الكلي حيث يقوم بتحويل الأموال من المدخرين إلى المنفقين عن طريق قبول الودائع وتقديم القروض حيث أن الجزء الأكبر من القروض تذهب للجانب الاستثماري، لذلك فإن عدم قدرته على امتصاص الصدمات سيعرقل وظيفته ومن ثمة تراجع النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش ذلك أن الاستقرار المصرفي يتداخل مع الاستقرار النقدي في المدى البعيد وأن الاقتصاد الذي يواجه عدم استقرار نظامه المصرفي يمكن أن يترلق في دوامة انكماشية كأزمة الكساد والأزمة الآسيوية بالإضافة إلى أزمة 2008، كما أن الاستقرار المصرفي يساعد على نقل آثار السلسلة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي فضلاً على التأثير الإيجابي على التنمية والناتج المحلي الإجمالي. (الخزرجي والأعرجي، 2020، ص:229)

2.3 الاستقرار المصرفي: محددات وآليات

1.2.3 محددات الاستقرار المصرفي: لعل أبرز محددات الاستقرار المصرفي تتمثل في: (الشمري والفتلاوي، 2020، ص: 89، بتصرف)

■ **تضخم منخفض ومستقر:** يعد التضخم من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه وبالتالي كلما انخفضت معدلات التضخم كلما انعكس ذلك بشكل أفضل على الوضع الاقتصادي عامة والمالي والنقدي خاصة، فإذا زاد عرض النقود بشكل مفاجئ شرط أن يكون غير معلن لدى السلطات النقدية فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقود ومن ثم زيادة الطلب والانتاج والتوظيف بدون حدوث تضخم في المدى القصير، وفي حال حدوث تضخم يمكن السيطرة عليه على ضوء السياسات المالية مما قد يؤدي في نفس الوقت لنمو حجم الودائع لدى المصارف التجارية مع الحفاظ على قوتها الشرائية للعملة النقدية في المدى القصير ما يؤدي لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وجني أرباح عالية، ولكن في المدى الطويل إذا استمر نظام الصدمات النقدية فإن ذلك يؤدي إلى ظهور التضخم بشكل كبير وما لذلك من انعكاسات على الوضع الاقتصادي عامة والمصرفي خاصة.

■ **مؤسسات وأسواق مالية مستقرة:** لضمان تحقيق أسواق مالية مستقرة بما يضمن أدائها لوظائفها تجاه الاقتصاد بكفاءة وفعالية لا بد من توفر شفافية كاملة بالتعاملات لخلق الثقة لجمهور المتعاملين وتوجيه مدخراتهم نحو المشاريع الاستثمارية، فضلا عن وجود المصارف كوسطاء لاستثمار الودائع والمدخرات في الأسهم والسندات ما يخلق أجواء مناسبة للاستثمار وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي الذي يعكس بدوره الفوائض المالية التي تحققها المصارف في مجال الاستقرار المصرفي وزيادة معدلات النمو وكل ذلك مرتبط باستقرار الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

■ **أسعار فائدة مستقرة:** تعد أسعار الفائدة المحرك الأساسي لنشاط أي دولة كما أنها تعد من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل حركة الاتجاه الكلي للأسواق وأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية الموظفة لها، وبالتالي كلما استخدمت هذه الأداة بكفاءة وفعالية كلما أثبتت جدواها في التعامل مع الأوضاع الراهنة وما لذلك من انعكاسات مباشرة على الاستقرار المصرفي.

■ **نمو حقيقي مستقر:** كلما تمكنت الدول من تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة كان ذلك أفضل لجهازها المالي والمصرفي، ويهذا الصدد تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات المساهمة في رفع مستوى النمو الاقتصادي لاسيما في ظل شيوع الانفتاح الاقتصادي بين الدول والذي حفز على زيادة نسب الانتاج على المستوى المحلي والدولي والذي انعكس بشكل مباشر على زيادة الدخول ومعدلات نمو الاستهلاك بسبب انخفاض التكاليف بين الدول وهو ما أدى إلى الانتفاع الاقتصادي على مستوى العالم بزيادة معدلات النمو والدخل والتوظيف.

2.2.3 آليات تحقيق الاستقرار المصرفي

يتم الحفاظ على الاستقرار المصرفي عن طريق شبكة الأمان المالي التي تتضمن مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تأخذ أشكالا متعددة تتداخل فيما بينها، وهي:

■ **نظام التأمين على الودائع:** تهدف معظم أنظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق هدفين رئيسيين؛ أولهما حماية أموال المودعين وتجنب حدوث ذعر مالي بينهم، وثانيهما الحفاظ على المراكز المالية للبنوك وتفادي تعرضها للفشل أو اعسار مالي وبالتالي المحافظة على سلامة ولستقرار الجهاز المصرفي، كما يعمل ذات النظام على خلق آليات التنسيق والتعاون بين مختلف وحدات الجهاز المصرفي بما يدعم متانته واستقراره من جهة فضلا على ترسيخ الثقة في هذا الجهاز بما ينعكس ايجابا على حجم الودائع ومن ثمة زيادة المعاملات المصرفية من جهة ثانية.¹² (بريش، 2004، ص، ص: 92، 95، بتصرف)

■ **الرقابة المصرفية وتعليمات السلامة:** تهدف الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي إلى تحقيق الاستقرار المصرفي حيث أن ارساء أسس مصرفية موثوقة وملائمة تتميز بالحوار بين الجهات الرقابية بخصوص مشكلات الرقابة المصرفية، التنسيق مع السلطات الإشرافية الأجنبية لتحقيق الكفاءة والفعالية في الرقابة المصرفية، تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين في الجهاز المصرفي برمته والأسواق المالية. (<http://www.arab-apt.org/devdrdg205.htm>)

■ **مقرض الملاذ الأخير:** تبلور دور البنك المركزي كمسؤول أول في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي كنتيجة مباشرة لتعاظم الأنزمات للمالية التي بينت حدود تدخله في الحد من الانهيارات وللتداعيات التي طالت النظام المصرفي خاصة والمالية علفة من خلال دوره كمقرض وملاذ أخير للمصارف وذلك من خلال تدخلاته في سوق بين البنوك وضخه للسيولة وعمله على ادارة المخاطر وایقاف العدوى المالية.

■ **رأس المال:** يعتبر من أهم الأدوات الوقائية والتدابير الاحترازية المساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي؛ باعتباره الضمانة الأولى تجاه الزبائن والغير أمام تعدد المخاطر واتساع نطاقها بما يرسى لمزيد من الأمان والثقة لدى المودعين فضلا على أنه يعد جدار حماية تجاه جميع الخسائر لاسيما غير المتوقعة كما أن توفر رأس مال مرتفع لدى الجهاز المصرفي يوسع امكانيات الاستثمار وما لذلك من آثار على جميع نواحي الاقتصاد.

4. تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي

من المفيد التذكير بوجود رابط علاقة قوي بين الشمول المالي والاستقرار المالي وذلك في كلا الاتجاهين؛ حيث يصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود لاستقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب استمرار الاستقرار المالي بوجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية¹⁴ (كركار، 2020، ص: 367)، إلا أن التركيز سينصب في هذا المحور على تبيان التأثير الأحادي من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي بهدف تسليط الضوء على آلية أو سياسة جديدة من شأنها اضعاف مزيد من الاستقرار على النظام المصرفي باعتباره أكبر مكونات القطاع المالي وأكثرها عرضة للمخاطرة.

1.4 التأثيرات الايجابية المحتملة للشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

1.1.4 أوجه تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

تتجلى نقاط تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في النقاط التالية: (أمانة

مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، ص، ص: 8، 6، بتصرف)

✓ وجود مستويات عالية من الشمول المالي يساعد الفقراء على تحسين ظروفهم المالية ورفع مستوياتهم

المعيشية كما يولد قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة تتمتع بقوة نسبية أكبر من خلال احداث تنمية

مالية تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومن ثم زيادة استقرار النظام المالي؛

✓ دعم فعالية السياسة النقدية من خلال تحسين كفاءة الوساطة بين الودائع والاستثمارات وزيادة

نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي؛

✓ تحقيق نطاق واسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي

زيادة مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي وهو ما يعد عاملا داعما للسيولة المصرفية من جهة

والاستقرار المالي من جهة ثانية؛

✓ اتساع نطاق الشمول المالي يساهم في تنوع محافظ الأصول والالتزامات وبالتالي تعزيز توزيع المخاطر

وتفادي تركزها؛

✓ زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح القروض الصغيرة يؤدي إلى أكبر قدر من الاستقرار على

مستوى مقدمي الخدمات المالية ذلك أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من تلك

المحققة من القروض الكبيرة؛

✓ إن وجود قطاع مالي يتصف بالشمولية تعزز من قدرته على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وهو عنصر

أساسي من عناصر الاستقرار المالي؛

✓ تزايد الشمول المالي يعمل على تسهيل تجانس الاستهلاك بتمكين الأسر من أدوات الادخار والاقتراض ومن ثم تقليل تكلفة تقلب الانتاج مما ييسر جهود البنوك المركزية في الحفاظ على استقرار الأسعار هذا من جهة، من جهة ثانية فإن تعاضم الشمول المالي يؤدي إلى زيادة أهمية أسعار الفائدة في المجال النقدي ومن ثمة تحسين فعالية السيلسة النقدية في مجال استخدام هذه الأداة. (بوزانة وحمدوش، 2021، ص:80، بتصرف)

2.1.4 قنوات انتقال آثار الشمول المالي

بين (khan2011) أن هناك ثلاثة قنوات رئيسية يمكن للشمول المالي من خلالها أن يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي؛ تمر القناة الأولى من خلال التنوع الأكبر في الموجودات المصرفية الناتج عن ارتفاع مستويات الائتمان إلى الشركات ذات الأحجام الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الاجمالية لمحافظ المصارف الاقراضية نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة ويقلل من تقلباته الأمر الذي ينعكس على مخاطر النظام المالي بالانخفاض، في حين تتمثل القناة للثانية في زيادة الادخارات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات استقرارها ما يقلل من اعتماد المصارف على التمويل غير الأساسي الذي يميل عادة إلى أن يكون أكثر تقلباً خلال الأزمات مما يقلل من المخاطر الدورية، أما القناة الثالثة فتتعلق بمساهمة المزيد من الشمول المالي وبصورة فعالة في تحسين كفاءة انتقال آثار السيلسة النقدية وهو ما يعد من العناصر الايجابية المؤثرة في الاستقرار المالي. (العراقي والنعمي، 2018، ص:110)

2.4 التأثيرات السلبية المحتملة للشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

بالرغم من الآثار الايجابية التي يحملها الشمول المالي في مجال تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي، إلا أنه توجد العديد من الآراء التي ترى امكانية تعرض الاستقرار المالي والمصرفي لمزيد من المخاطر جراء توسيع قاعدة الشمول المالي ولعل أبرز هذه التهديدات والمخاطر ما يلي:

- ✓ إن زيادة مستويات الشمول المالي عن طريق توسيع قاعدة المقترضين قد تؤدي إلى انخفاض معايير الاقتراض لاسيما في حال استعانة المصارف التجارية بمصادر خارجية في أداء أعمالها المختلفة كتقييم الائتمان من أجل الوصول إلى المقترضين الصغار مما قد يؤدي لارتفاع المخاطر التي تواجه سمعتها ومن ثمة زعزعة الثقة بها وتعرض استقرارها للخطر؛
- ✓ إن عدم التنظيم الصحيح لعمليات الاقتراض التي تقوم بها مؤسسات التمويل الأصغر من شأنها تقليل الفاعلية الاجمالية للتنظيم الاقتصادي وزيادة مخاطر النظام المالي؛
- ✓ اختلاف خصائص بعض الزبائن المستبعدين عن الزبائن الحاليين من ناحية الخدمات المالية التي توفرها المصارف قد يحملها أعباء اضافية ويدفعها إلى ابتكار منتجات وخدمات تتلاءم وخصوصية هذا النوع الذي يستهدفه الشمول المالي وبالرغم من أن هذا الأمر يعد ايجابيا للمصارف التي تنتهج هنا منهج التنوع إلا أنه قد يؤدي إلى ضرورة رفع تكاليف الخدمات والمنتجات والذي لا يعد في صالح الفئات المهمشة والضعيفة مما قد يؤدي لمزيد من الاستبعاد عوض الشمول؛
- ✓ تحميل الجهات الرقابية في المصارف مزيدا من المسؤولية لاسيما في مجال تحديد هويات الزبائن ومواقعهم، قدراتهم، ودرجة انضباطهم وما لذلك من آثار على ارتفاع تكلفة الخدمات المقدمة.

5. تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر

1.5 واقع الشمول المالي في الجزائر

تنتمي الجزائر إلى مجموعة الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي التي تصنف ضمن المجموعة الثانية عالميا إلى جانب كل من لبنان والأردن وفلسطين والمغرب وتونس حيث تتراوح معدلات الشمول المالي في هذه المجموعة ما بين 24% و62% وقد اعتمد هذا التصنيف على مؤشر بسيط وهو ملكية الحسابات لدى مؤسسات مالية أو مصرفية للبالغين أكثر من 15 سنة، أين تحتل

الجزائر المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي (حسب آخر بيانات متوفرة في 2018)، وللتعرف على وضعية الشمول المالي في الجزائر تعرض المؤشرات التالية:

جدول رقم 2: النسب المئوية للبالغين لبعض المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر (%)

البيان	الكثافة المصرفية* (عدد الشبايك)	ملكية حسابات في مؤسسات مالية رسمية	الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	استخدام حساب رسمي لتلقي الأجر	دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	ملكية بطاقة ائتمان مصرفي	الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	ادخار الأموال خلال السنة الماضية	استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية (نسبة مئوية من مستلمي المدفوعات)
2011	1441	33	1	-	-	1	25	-	-
2014	1525	50	2	16	-	6	13	45	89
2017	1604	43	3	8	8	3	19	39	66

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: تقرير بنك الجزائر، 2017، ص: 69.

*Demirguç-Kunt All, 2018.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك تباينا كبيرا في معظم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والتي تدل في معظمها على عدم اتساع قاعدة هذا الأخير؛ فبالنسبة لمؤشر:

■ **الكثافة المصرفية** والذي يمكن من قياس مدى توسع شبكات البنوك العاملة في دولة ما وبالتالي مدى قدرتها على توفير الخدمات المصرفية لأكثر عدد من السكان دون تحمل تكلفة التنقل إلى الوكالات البنكية، فيتضح أنه يتمتع بنوع من الثبات وينمو بوتيرة جد بطيئة مقارنة بالتعداد السكاني المتزايد وهو ما يدل على ضعف هذا المؤشر والذي لم يبلغ المعيار الدولي؛ فاستنادا لمعيار كاميرون 1967 فإنه يجب توفر فرع واحد لمصرف لكل 10000 فرد في حين تسجل الجزائر فرع واحد لـ 26309 ساكن في 2017 وهو أمر يدل على أن الخدمات المصرفية لا تصل لشريحة كبيرة من العملاء لاسيما الطبقات الهشة والضعيفة خاصة في الأرياف والمناطق النائية بما من شأنه إعاقه جهود تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

■ **ملكية حسابات في مؤسسات مالية رسمية:** والذي يعبر عن مدى استجابة النظام المصرفي وقدرته على تقديم خدمات مالية للأفراد والمؤسسات كما يعبر كذلك عن مدى انتشار الثقافة المالية بين أفراد

المجتمع، إذ تبقى المعدلات المسجلة مقبولة إلى حد ما ويمكن تفسيرها من ناحيتين؛ فمن جهة نجد أن الدولة تجبر العديد من الفئات على فتح حسابات مصرفية أو بريدية على غرار طلبة الجامعات لتلقي المنحة الجامعية، العاملين بالقطاع العمومي أو الخاص لتلقي الرواتب والمنح حيث يمنع صرف الرواتب نقدا بغية امتصاص السيولة لمتداولة خارج القطاع المالي الرسمي في محاولة لتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، بالإضافة إلى المقلولين والمزارعين لتلقي مستحقاتهم المالية (طرشي وآخرون، 2019، ص: 124) وهي كلها عوامل تؤدي إلى زيادة عدد الحسابات في المصارف ومؤسسات البريد بنسبة أكبر لانتشارها الواسع عبر كامل التراب الوطني، ومن جهة ثانية تبقى النسب المسجلة منخفضة مقارنة بالعديد من الدول ويمكن أرجاع ذلك لعدم الاستقلالية المالية للشباب أقل من 18 سنة بما يعيقهم من فتح حسابات خاصة وإدارتها بالإضافة إلى عدم حيابة الأموال أو عدم وجود مصدر لها مع انخفاض الثقة في هذه المؤسسات وكلها عوامل من شأنها إضعاف معدلات الشمول المالي في الجزائر.

■ **الافتراض من المؤسسات المالية الرسمية؛** تشير للبيانات الواردة في الجدول إلى أن الإقبال على المؤسسات المالية للحصول على الأموال يظل ضعيفا ويرجع ذلك لتعدد إجراءات الحصول على القروض المصرفية مع ارتفاع معدلات الفائدة عليها التي لا تؤدي لارتفاع المبلغ المستحق فقط بل تؤدي إلى نفور التعامل مع المصارف لأسباب دينية بالإضافة إلى عدم وجود آليات ومنتجات موجهة لمحدودي الدخل والمستبعدين الأمر الذي يؤدي لارتفاع المخاطر في ظل عدم وجود ضمانات حقيقية كافية مما يدل على شيوع عدم المساواة في تعامل المصارف مع مختلف الطبقات وهي عوامل في غير صالح الشمول المالي.

■ **الافتراض من العائلة والأصدقاء؛** والذي يعد المصدر الرئيسي غير الرسمي للاقتراض في الجزائر خاصة والدول العربية عامة ويعود ذلك بالأساس إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجه المقترضين في الحصول

على التمويل من المؤسسات الرسمية على غرار المصارف التي تركز على اقراض طبقات معينة من المجتمع دون سواها الأمر الذي يبين قصور هذه المؤسسات عن مواكبة مساعي الشمول المالي في ضم مختلف فئات المجتمع للتعامل الرسمي واستفادتها من الخدمات والمنتجات المقدمة.

■ **ادخار الأموال خلال السنة الماضية؛** يبين هذا المؤشر مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم للتعاملات المالية الرسمية كما أنه يوضح دور وقدرة المصارف والمؤسسات المالية على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنوع الأوعية الادخارية وتقديم خدمات مالية متميزة، وتظل نسب الادخار في الجزائر منخفضة بسبب وجود ملاحى أخرى للاحتفاظ بالأموال على غرار المنازل أو شراء المجوهرات والعقارات، ضف إلى ذلك فإن انخفاض نسب الادخار في الجزائر خاصة في 2017 يرجع إلى تفضيل الأفراد توجيه دخولهم نحو الاستهلاك على خلفية ارتفاع الأسعار والضرائب إثر تدهور أسعار النفط الذي أثر على جميع المؤشرات في الجزائر.

في حين تظل بقية المؤشرات جد متدنية لعلاقتها المباشرة مع المؤشرات السابقة.

وفي سياق متصل يجب الإشارة إلى أن الجزائر تسجل فجوة عميقة بين الذكور والإناث على صعيد أغلبية مؤشرات الشمول المالي وقد يفسر ذلك بوجود العديد من النساء غير العاملات اللاتي لا يتوفرن على مصادر مستقلة للدخل خاصة قاطنات الأرياف والأماكن النائية مما يؤدي إلى عدم مساواة سافرة بين الجنسين من جهة ويعكس كذلك صعوبة وصول المرأة الجزائرية إلى القنوات المالية الرسمية. بما يدل على نقص الأدوات المالية المنوط بها تشجيع التمويل الشامل الذي يحقق المساواة بين فئتي الذكور والإناث.

2.5 واقع الاستقرار المصرفي في الجزائر

في إطار سعي بنك الجزائر لزيادة استقرار نظامه المصرفي كأهم جزء من مكونات النظام المالي فإنه يعمل على استخدام مجموعة من المؤشرات المستقلة من مؤشرات صندوق النقد الدولي بهدف تحري وضعية المصارف والتحقق من مدى سلامتها، وذلك على النحو التالي:

الجدول 3: مؤشرات الصلابة المالية للمصارف الجزائرية(%)

-	نسبة الملاءة الاجمالية	نسبة الملاءة على الغير	المستحقات غير المنتجة للأموال الخاصة النظامية	معدل المستحقات المصنفة	معدل صافي المستحقات المصنفة	معدل مؤونات المستحقات المصنفة	مردودية الأموال الخاصة	مردودية الأصول	نسبة هامش الربح إلى الدخل الاجمالي	نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الاجمالي	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	الأصول الخاصة قصيرة الأجل
2011	23.77	17.00	17.89	14.45	4.02	72.15	24.58	2.1	54.89	35.07	50.16	103.73
2014	15.98	13.27	21.4	9.21	3.20	65.22	23.55	1.98	86.51	40.69	37.96	82.06
2017	19.56	15.18	34.18	12.29	5.98	51.37	17.84	2.01	72.65	36.97	23.74	53.86

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2016، 2017.

وفقا للجدول أعلاه يتضح بأن مؤشرات صلاية النظام المصرفي الجزائري تسجل نسب مقبولة،

فبالنسبة لـ:

- **الملاءة الاجمالية** والتي تدل على قدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر؛ فيلاحظ أن النسب المسجلة أعلى بكثير من النسب القانونية المحددة في التنظيم الاحترازي بـ 9.5% واتفاقية بازل 3 بـ 10.5% ويرجع ذلك بالأساس إلى تدخل بنك الجزائر وفقا للتعليمات (04-08) لتعزيز رؤوس أموال المصارف العمومية عن طريق اجبارها على تخصيص جزء من نتائجها على شكل احتياطات بما سمح لها بالاستجابة وبشكل سريع للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر في حين تولت البنوك الدولية رفع رؤوس أموال فروعها الخاصة في الجزائر، وبالتالي فنسب الملاءة

المسجلة ليست نتيجة رفع هذه الأخيرة لرؤوس أموالها بنفسها عن طريق جمع رؤوس الأموال أو احتجاز الأرباح بقدر ما هي ناتجة عن سياسة بنك الجزائر لإرساء مزيد من الأمان والاستقرار.

■ **جودة الأصول** والتي تحدد بدراسة احتمالية تدني قيمتها حيث تتأثر أصول المصارف بصفة كبيرة بحجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض على اعتبار أن القروض من أهم الأصول، وحسب بنك الجزائر تبقى النسب المسجلة مرتفعة مقارنة بالمعايير الدولية المقدرة بـ 5% الأمر الذي يدل على أن أصول القطاع المصرفي الجزائري قليلة الجودة نتيجة تركيز الائتمان المقدم من المصارف إلى شركات ومؤسسات حكومية ضعيفة وهشة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالعوامل الخارجية أهمها تقلبات أسعار النفط، كما يعود الضعف المسجل كذلك إلى ارتفاع المستحقات غير الناجعة والمؤونات في المصارف العمومية نتيجة تحويل حصة كبيرة قدرها 42% من القروض الممنوحة في إطار برامج دعم التشغيل التي بلغت آجال استحقاقها إلى مستحقات غير محصلة بحيث ساهمت هذه القروض بـ 78% في ارتفاع القروض غير الناجعة للمصارف العمومية في 2017 مما ألغى استفادات من ضمانات بواقع 74% لدى مؤسسات ضمان القروض ثم تخصيص مؤونات ضعيفة لها.

■ **مردودية المصارف**؛ يعرف هذا المؤشر منحاً متذبذباً ويعود ذلك بالأساس إلى تأخر عوائد المصارف بسبب التوجه نحو اعتماد بازل 3 في إطار الالتزام بقرارات بنك الجزائر في سبيل بحثه عن إرساء استقرار مالي قوي وطويل الأجل، في حين نجد أن هامش الفائدة الذي يقيس مدى مساهمة النشاط الرئيسي للمصارف والمتمثل في عملية الاقتراض في خلق الأرباح يحقق معدلات جيدة ويعود الفضل في ذلك بالأساس إلى البنوك العمومية المدعمة من طرف الدولة في حين تعرف هذه النسبة انخفاضاً في البنوك الخاصة لاسيما بعد أزمة الثقة المسجلة إثر فضائح بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.

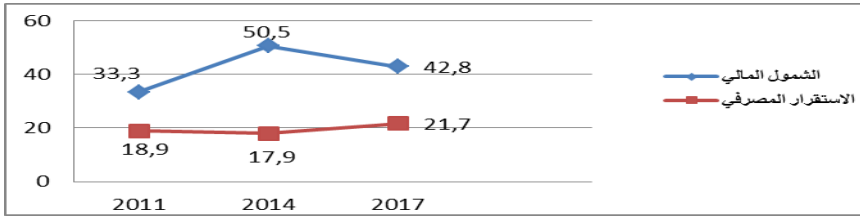
■ **السيولة**؛ لقد أدى الاتجاه التصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل إلى تراجع نسبي الأصول السائلة إلى مجموع الأصول والأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل في ظل تراجع معدل نمو

الودائع المصرفية، وعلى العموم يبقى وضع السيولة في المصارف الجزائرية مستقرًا في ظل غياب المديونية ما بين البنوك من جهة والتدخل المتزايد لبنك الجزائر لامتنصاص فائض السيولة في السوق النقدية من جهة ثانية فبالرغم من آثار الصدمة الخارجية على السيولة المصرفية إلا أن المصارف الجزائرية بقيت مرسّلة بصفة جيدة ولم يتم تسجيل إلا عدد قليل من حالات التخلف عن السداد وهو ما يؤكد على إيلاء بنك الجزائر أولوية لهدي الأمان والسيولة على هدف الربحية في إشارة واضحة لضعف المصارف الجزائرية وعدم قدرتها على تحمل الصدمات ومختلف الاختلالات دون تدخلات.

3.5 انعكاسات تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر

من أجل فهم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر سيتم التعرف من خلال هذا العنصر على مستوى الشمول المالي الإجمالي في الجزائر ومقارنته مع مؤشر Z-SCORE للصلاية المصرفية - وهو عبارة على نموذج كمي لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية - وفقا لما يلي:

الشكل 2: مستويات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر (%)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: بوزانة وحمدوش، 2021، ص: 81.

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن تطور مؤشري الشمول المالي والاستقرار المصرفي لا يعرفان منحا واحدا، فإذا تم تقييم كل مؤشر على حدى يلحظ بأن كل منهما يشهد تذبذبا في وتيرة نموه ما بين الارتفاع عتارة والانخفاض عتارة أخرى، في حين أن الجمع بين المنحنيين يؤكد بدوره على عدم وجود ارتباط وصلة قوية بين المؤشرين، فإذا تم اعتماد الدراسات النظرية والتطبيقية في عديد الدول كمرجع

فإن ارتفاع مؤشر الشمول المالي يؤدي إلى تحسين مستوى الاستقرار المصرفي في البلد والعكس بالعكس، في حين أن ما تم تسجيله في الجزائر مختصر في النقاط التالية:

✓ في 2014 ارتفع مؤشر الشمول المالي إلى حدود 50.5% مقارنة بـ 33.3% في 2011 وفي المقابل انخفض مؤشر الاستقرار المصرفي إلى 17.9% سنة 2014 بواقع ناقص نقطة واحدة عن 2011، ويمكن ايعاز ذلك إلى عدم استجابة مؤشر الاستقرار المصرفي للنمو الحاصل في مؤشر الشمول المالي بقدر ما كانت استجابته سريعة للصدمة الخارجية التي تلقتها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه وبالرغم من ارتفاع مؤشر الشمول إلا أنه يظل ضمن المستويات المتوسطة التي يصعب من خلالها التأثير القوي على معدلات الاستقرار المصرفي في الجزائر.

✓ أما في 2017 فقد انخفض مؤشر الشمول المالي إلى 42.8% تحت تأثير الصدمة النفطية لسنة 2014 والتي أثرت على جميع المؤشرات في الجزائر وأدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية على خلفية ارتفاع الأسعار والضرائب والتي دفعت بالأفراد إلى تفضيل الاحتفاظ بالسيولة لتسيير أوضاعهم المالية عوض ايداعها في القنوات المالية الرسمية، في حين تعزز مؤشر الاستقرار المصرفي بـ 3.8 نقطة مقارنة بـ 2014 على خلفية بدأ المصارف بتنفيذ النظام 14-1 بالرغم من استمرار تأثير الصدمة النفطية على الاقتصاد عامة والمصارف خاصة مع التراجع الكبير في السيولة المصرفية والذي دفع بنك الجزائر إلى إعادة استخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية بغرض ضخ مزيد من السيولة في المصارف إرساء لمزيد من الأمان والثقة في الجهاز المصرفي ومن ثمة تعزيز استقراره.

ومن خلال ما سبق يتضح عدم موجود ارتباط ما بين معدلات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر أو بعبارة أخرى وجود ارتباط محايد بسبب ضعف مستويات الشمول وعدم فعالية استراتيجية الدولة التي تظل جد ضعيفة وغير متماشية مع الجهود المبذولة من قبل السلطات الوطنية في خطاها

الرسمي والداعية باستمرار إلى ضرورة تطوير البنى التحتية وتحديث النظام المصرفي بغية تحقيق مستويات مرتفعة من الشمول المالي من ثمة خلق دعامة جديدة لتعزيز الاستقرار المصرفي في البلاد.

6. خاتمة

إن دراسة موضوع تأثير تطبيق سلسلة الشمول المالي على الاستقرار المصرفي من خلال التعرض إلى أبرز الجوانب المتعلقة بكلا المتغيرين مع عرض المؤشرات الخاصة بهما في الجزائر مكنت من الوصول للنتائج التالية:

✓ عدم وجود تأثير حقيقي للشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر راجع لتخلف النظام المصرفي في مجال الوساطة المالية وإدارة المخاطر فضلا على ضعفه في مجال ابداع وابتكار منتجات وخدمات جديدة مع عدم نموه تكنولوجيا؛

✓ ضعف الانتشار والكثافة المصرفية في الجزائر دليل على قلة الوعي والثقافة المصرفية؛

✓ ضعف البنى التحتية خاصة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا المالية تعيق فرص النفوذ للتمويل الرسمي وبالتالي إعاقه نمو الشمول المالي والحد من تأثيره على الاستقرار المصرفي؛

✓ يعتبر السوق المصرفي في الجزائر سوقا ذو منافسة احتكارية وذلك استنادا إلى هيكل وسلوك هذا الأخير والتي توضح مدى تركيز النشاط في يد عدد قليل من المصارف العمومية مما حد من تطور الخدمات المصرفية كما ونوعا وشكل تهديدا للاستقرار المصرفي الشمول المالي؛

واستنادا للنتائج السابقة تقدم الاقتراحات التالية:

✓ ضرورة تعزيز صلاحيات بنك الجزائر على اعتباره أكثر الجهات ملائمة لقيادة وتوجيه جهود توسيع نطاق الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المصرفي؛

- ✓ ضرورة تطوير الأنظمة التشريعية والأطر القانونية بما يعمل على تعميم الخدمات المالية وزيادة مستويات الاستقرار في المصارف؛
- ✓ ضرورة ابتكار منتجات وخدمات مالية قادرة على محاكاة احتياجات العملاء الحاليين والمستهدفين للخروج من نطاق التقليد وتضييق الفجوة بين الذكور والإناث؛
- ✓ ضرورة توفير بني تحتية مالية قوية مع تحقيق انتشار جغرافي جيد فضلا على بناء منظومة تعليم وتنقيف مالي تكفل فرصة كل شخص في الحصول على حقه في الخدمات المالية الرسمية بكفاءة وفاعلية مع حماية مقدمي هذه الخدمات من أي مخاطر محتملة.
- ✓ ضرورة بناء استراتيجية وطنية تتلاءم مع الامكانيات المتاحة والقدرات المتوفرة لتضييق الفجوة ما أمكن بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة.

7. قائمة المراجع

- Douglas w Arner, 2007, Financial stability, economic growth and the role of law, cambridge university press, new york, p :72.
- Garry Shinasi, October 2004, "defining financial stability", IMF working paper, p:15.
- Demirguç-Kunt Asli and All, 2018, The Global Findex database 2017: Measuring Financial Inclusion and The Fintech Revolution, World Bank: Washington, DC.

- آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، سبتمبر 2018، "واقع الشمول المالي في المغرب العربي: دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب"، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، م10، ع3.
- أيمن بوزانة ووفاء حمدوش، 2021، "واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، م12، ع1.
- بشار العراقي وزهراء النعيمي، 2018، "الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية"، مجلة جامعة جيهان، أربيل، ع2.
- ثريا الخرجي وصبيان الأعرجي، 2020، "القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، م26، ع119.

- حنان جعفر، 2020، "آلية تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، م50، ع1.
- صورية شني والسعيد بن لخضر، 2018، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، م3، ع2.
- فضيل البشير ضيف، 2020، "واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، م6، ع1.
- كاظم الشمري وريام الفتلاوي، 2020، "تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي: درلسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، م16، ع63.
- محمد طرشي وآخرون، 2019، "متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر"، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، م1، ع1.
- مليكة كركار، 2020، "الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، م10، ع3.
- عبد المقدار بريس، 2004، "أهمية ودور نظام للتأمين على الودائع: مع إشارة إلى حللة الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، المنعقد يومي 14 و15 ديسمبر، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف.
- أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.
- ناجي التوني، الاصلاح المصرفي، المعهد العربي للتخطيط، ص: 16، متوفر على الرابط: <http://www.arab-apt.org/devdrdg205.htm>، تاريخ الاطلاع: 2021/3/5.

The effect of applying the financial inclusion policy on the stability of the banking sector: a case study of Algeria

Asma Seffari^{1*}, Assia Bendaia ²

¹ COFIFAS Laboratoire University Oum El Bouaghi (Algeria)

seffari.asma@univ-oeb.dz 

² COFIFAS Laboratoire University Oum El Bouaghi (Algeria)

assia.bendaia@univ-oeb.dz 

Received: 29-04-2021

Accepted : 26-06-2021

Abstract

This study aims to shed light on two modern concepts that swept the international arena in the aftermath of the 2008 crisis namely both financial inclusion and banking stability which have become a requirement for many policies and the goal of many strategies due to their importance on the financial and economic level, and to achieve this, work has been done to highlight the role and impact of financial inclusion. On banking stability in Algeria by following the deductive approach with its description and analysis tools.

The study concluded the importance of financial inclusion in enhancing financial and banking stability, but its limited levels in Algeria prevented a clear reflection on the country's banking stability which necessitates developing a more effective strategy to enhance levels of financial inclusion and increase banking stability taking into account the specificity of the Algerian economy and the nature of its system Banker.

Key words:

Financial inclusion ;
Banking stability;
Influence;
Algeria.

JEL Classification Codes : E44, G23, O43.

* Corresponding author